أسباب احجام المؤسسات الحكومية

عن تقديم الدعم المادي

لطلبة الدراسات العليا

الاستاذ المساعد الدكتور

عبدالحسين رزوقي مجيد الجبوري

١. المحور السادس رقم اشاري 603 ندوة الدراسات العليا بالداخل جامعة السابع من اكتوبر–أسباب إحجام المؤسسات الحكومية عن تمويل الباحثين الملتحقين في برامج الدراسات العليا في العراق بحث قدم في ندوة الدراسات العليا في جامعة ٧ أكتوبر ١٦– ٢٠٠٨/١٧

Dr_abdulhusein@yahoo.com للتواصل مع الباحث

مشكلة البحث

يلتحق سنويا أعداد كبيرة من خريجي الكليات الى الدراسات العليا في شتى فروع المعرفة ، والتخصصات المفتوحة في الجامعات التي تفتح فيها دراسات عليا ، ويتطلب من الطالب الذي يلتحق في الدبلوم العالي، والماجستير تفرغا كاملا للدراسة في حين يتفرغ جزئيا من العمل طالب الدكتوراه .

أن هذا التفرغ يتطلب منه مصروفات لم يعتاد عليها سابقا وتشكل عبأً مضافا لمصروفاته السابقة ، علاوة على ذلك طول الوقت الذي يمضيه في الدراسة سوف يقلل من فرصة العمل بغية سد تلك المصروفات التي غالبا ما تكون طباعة الأوراق البحثية ، واستنساخ المحاضرات والحصول على مصادر أو مراجع قد لا تكون متوافرة في مكتبة الجامعة ، أو المصروفات الشخصية والأسرية ، وأجور النقل والاتصالات وتبدو المشكلة بشكل اكبر لطلبة الدراسات العليا من غير الموظفين ، إلا أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أسترعى اهتمامها وشرعت مجموعة من التعليمات وقد ورد في المادة 18 من تعليمات الدراسات العليا لسنة 1988-1989 على منح الطلبة غير الموظفين مساعدات مالية أو منحا جامعية بمبلغ يحدد مجلس الوزارة دوريا (1) أن هذا المبلغ المنوح يساوي 50000 ألف دينار عراقي و يعادل في الوقت الحاضر 40 $ دولار شهريا ، وهذا المبلغ لا يسد أجور النقل من السكن الى الجامعة لطالب الدراسات العليا خلال شهر واحد ، إلا أن المؤسسات الحكومية الأخرى لم تقدم أي مساعدات لطلبة الدراسات العليا من غير الموظفين .

لقد تبلورت مشكلة البحث من خلال تدريس الباحث في الدراسات العليا ووجود شكوى مستمرة من قبل طلبة الدراسات العليا فيما يخص الدعم المادي ، إذ أن المؤسسات الحكومية من غير وزارة التعليم العالي والحث العلمي ، والتي تجرى بحوث طلبة الدراسات العليا فيها لا تقدم الدعم المادي لمشاريع البحوث ، بل في بعض الأحيان تبدو تلك المؤسسات تعاونا ضعيفا مع طلبة الدراسات العليا في انجاز بحوثهم وتجعل الروتين الإداري في المخاطبات السمة السائدة في هذا التعامل لذا فأن مشكلة البحث الحالي تتلخص بالتساؤل الأتي :

ما الأسباب التي تدعو المؤسسات الحكومية من غير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الى عدم دعم طلبة الدراسات العليا ماديا وخاصة الطلبة من غير الموظفين في انجاز دراستهم وبحوثهم العلمية والتي تخدم مضامينها تلك المؤسسات ؟.. هذا ما يحاول البحث الحالي التعرف عليه .

أهمية البحث :

لا يخفى على أحد أن العلم أضحى قوة تؤدي دورا رئيسا في حياة المجتمع لدرجة أن التمايز بين الدول في عالمنا المعاصر في ميدان التقدم الاقتصادي، والاجتماعي يعود الى مدى تنشيط حركة البحث العلمي الذي يسهم في رفد المجتمعات بالتكنولوجيا والتطور النوعي .

وبالرغم من اختلاف الجامعات في أهدافها حسب الظروف الاجتماعية والبيئية والثقافية التي نشأت فيها إلا أن هناك مجموعة من الأهداف تصبو إليها كل جامعة في أي مجتمع أو امة كما حددها (رونية أوبير) وتتحدد في الارتقاء بالعلم وتعليمه من اجل ممارسة مهنة يتطلبها المجتمع وتدريب الطلاب عبر البحث العلمي وطرائقه والقيام بنشر العلم (2)

أن أهداف الدراسات العليا في أي مجتمع من المجتمعات متقدما كان أو ناميا ، تشتق أهدافها من طبيعة الفلسفة التربوية التي أساسها الفلسفة الاجتماعية التي يسير عليها النظام السياسي لذلك المجتمع .

ويعد العراق أحد الدول النامية في منطقة الوطن العربي والشرق الأوسط ، فأن أهداف الدراسات العليا فيه تقترب وتماثل أهداف الدراسات العليا التي تعتمدها البلدان النامية والتي تمثل الاهتمام بتوفير الاختصاصات التي يحتاجها .

لقد يتصور البعض أن الهدف الأساسي للدراسات العليا هو تخريج أساتذة للتدريس في الجامعات ، مما جعل أن تتحمل وزارة التعليم العالي والبحث العالي في العراق عبء هذا التصور، والانفراد في دعم طلبة الدراسات العليا ورغم ايجابية هذا الدعم فأنه لا يرقى لمستوى إشباع الجزء الأكبر من حاجات طلبة الدراسات العليا ، وتبقى الحاجة قائمة للمراجعة بين الحين والأخر لما يقدم للطالب الجامعي من منحة شهرية لإيجاد توازن مع الارتفاع الحاصل في أسعار النقل والمتطلبات الأخرى بل لابد من توجيه دعوات لإشراك المؤسسات الأخرى من خارج الجامعة في تمويل هذا الدعم وزيادته.

أن من يطلع على أهداف الدراسات العليا يجد أنها تطمح لتحقيق جانبين ليس لتفضيل جانب على الأخر، وإنما يسيران بشكل متوازي ، وهذان الجانبان هما :إعداد الأستاذ الجامعي والباحث العلمي ، وأدى هذا الى أن تتضمن الأهداف التدريسية في الدراسات العليا مجموعة من الأهداف تتلخص في زيادة المهارة البحثية والإثراء العلمي لطالب الدراسات العليا من خلال السنة التحضيرية التي تتضمن موضوعات مهمة يتبعها مرحلة كتابة الرسالة أو الأطروحة وتتم الدراسة في فصليين دراسيين يتبعهما مرحلة البحث الميداني.

أن المدة التي يقضيها طالب الدراسات العليا في السنة التحضيرية ، والتي تشمل على محاضرات وإعداد أوراق عمل وبحوث قصيرة لا تنفصل عن مدة انجاز البحث الأصلي للرسالة بل تعد هذه الفترة ممهدة لانجاز البحث بدءا من اختيار الموضوع خلال الفترة التحضيرية ، ففي هذه الفترة يحتاج الطالب الى دعما ماديا لاجتياز هذه الفترة بنجاح لكي

يختار الطالب موضوعا لرسالة الماجستير أو الدكتوراه بما يتلاءم مع التطور الحاصل في المجتمع والابتعاد عن التقليدية في انجاز تلك الرسائل .

أن المجتمع وحركته وتطوره تدعو الى المزيد من الاهتمام بقطاع التعليم العالي وان الملاحظ إن مفهوم الجامعة وفلسفتها قد تطور بتطور المجتمعات البشرية وارتقاء الحضارة الإنسانية واتساع مدارك الإنسان وتعدد حاجاته تبعا لفلسفتها وأيدلوجياتها (3) مما يتطلب أن تكون رسائل طلبة الماجستير والدكتوراه متميزة ، ومواكبة هذا التطور

ويبدو إن المؤتمرات العلمية لم تغفل مسألة التطور للجامعات بشكل عام وللدراسات العليا بشكل خاص فقد أوصى المؤتمر الأول للتعليم الجامعي في العراق (1972) على ضرورة تيسير الحصول على الكتب ومصادر البحث ومنح مكافئات علمية ومغرية للباحثين والمؤلفين (4)

ألا أن واقع الحال لم يرقى الى هذه التوصيات في الوقت الراهن، إذ أن البحوث لم بوجه لها الدعم المادي الكافي وقد تأيد هذا الرأي بالدراسات السابقة إذ أشارت ندوة عمداء كليات التربية ومديري مراكز البحث التربوي (1983) الى قلة الموارد المالية المخصصة لمؤسسات البحث التربوي (5)

وفي دراسة احمد الصيداوي (1984) حددت عدد من المعوقات التي تواجه البحث العلمي تعلق منها بقلة التخصيص في الميزانية لانجاز البحوث (6).

وفي دراسة محمد عبد الحليم مرسي (1985) توصلت الى ضعف المرصود من الأموال للبحث العلمي وعدم مشاركة المؤسسات الحكومية والشركات الكبرى في نفقات البحث العلمي (7).

وفي دراسة للبنك الدولي تناول فيها الباحثين وصنع السياسة في التربية وجدت أن اغلب البحوث في الدول النامية تعد محصورة في مداها وغير مرتبطة بالسياسة ويعود الى الضعف كفاية مقدرة المؤسسات الاجتماعية في كثير من الدول ويبدو هناك نقصا في الباحثين الأكفاء (8) وهذا النقص يمكن عزوه الى ضعف الدعم المادي للباحثين.

وتأيد ذلك في دراسة ألاء رحيم زريق(1986) إذ أشارت الى عدم كفاية النفقات اللازمة في انجاز البحوث (9).

وأظهرت نتائج دراسة قاسم حسين صالح (1993) الى أن معوقات البحث العلمي في الجامعات العراقية يعود الى ضعف المكافأة المالية التي يتقاضها التدريسي على البحث الذي ينجزه ، وإلزامه بدفع تكاليف البحث من ورق وأجور طبع وأجور نشر (10).

وإمام هذا الدعم الضئيل للبحوث العلمية ، والتوجه الحالي أن تتحول الجامعات في خلال سنوات قليلة من جامعات مهنية الى جامعات بحثية مما يؤدي الى مفهوم جديد لمشكلة الدراسات العليا ونظرة مختلفة الى الثقافة والتخصص فالتغير الاجتماعي المتسارع أمر لا مفر منه، وعلى الجامعات العربية أن تضطلع في سياق التغير الاجتماعي المتسارع

بدور أساسي على وجه السرعة لابد أن تجد الجامعات العربية روحها وفي شكلها ، وستظل محتفظة بهدفها ومعناها الأساسي والتغير الذي ستشهده الجامعات العربية ينعكس بلا شك على مقومات تنمية المجتمع (11).

أن تحقيق هذا الطموح يتطلب تقديم تسهيلات للجامعة لأداء رسالتها ، إذ يلاحظ أن التشريعات المالية و الإدارية لا ترقى الى جامعات القرن الواحد والعشرون في مجال البحث العلمي ولا تزال تلك التشريعات معرقلا يدفع في البحوث الى المحدودية ، أو قلة الانتشار وعلاوة على ذلك فان المؤسسات الحكومية الأخرى تبقى الحلقة الأضعف في تمويل طلبة الدراسات العليا رغم أن نتائج البحوث التي تجريها الجامعات تستفيد من نتائجها تلك المؤسسات .

أن البحث العلمي يعد من الوظائف الأساسية للجامعة إذ أكثر من (50% من تلك البحوث تجري على ارض الوطن العربي تتم داخل أسوار الجامعات ، ومراكز البحوث التي تتبعها .(12)

ويلاحظ في الوطن العربي انفصال الدراسات العليا عن مشاكل التنمية القومية وبعدها عما يدور في العالم الخارجي ، وهذا يقلل من دور الجامعة في خدمة المجتمع وحل مشكلات التنمية فيه.

أن البحوث التطبيقية Applied Research ينبغي أن تأخذ الأولوية على البحوث الأساسية Basic Research لكوننا نعيش في بلاد نامية ومشاكلنا كثيرة وكبيرة ، وليس من المعقول صرف أذهان الطلاب في بحوث الماجستير والدكتوراه الى بحوث نظرية وموضوعات قطع العالم فيها أشواطا وسبقتنا دول كثيرة الى البحث فيها (13) ، وينبغي الالتفات الى خصوصية المجتمع العربي الذي مشكلاته مختلفة الى حد كبير عن مشكلات المجتمعات الغربية ، مما يتطلب من طلبة الدراسات العليا عدم تقليد بحوث المجتمعات الغربية في المضمون ،والإفادة من المنهجية التي استعملتها تلك البحوث وتوظيف تلك المنهجية ، وتطويرها الى البحوث ذات الصلة بمشكلات المجتمع العربي وحاجته من البحث العلمي وتحديد الأهداف الواضحة والمتيسرة للتطبيق .

ولما كان اغلب البحوث لها أهداف تسعى الى تحقيقها ،وهذه الأهداف تنطلق من أن الباحث يعد نتاجا للبيئة والظروف التاريخية والاجتماعية ، ونوع البحث الذي يقوم فيه ، فالباحث المتمرس يسعى الى التأثير في بيئته ومحاولا التغيير فيها من خلال النتائج التي يتوصل إليها في أبحاثه وفي إثناء ذلك تتغير طبيعته وعليه فهو يُغير و َيتغير ، وهذه طبيعة الحياة ، على العكس من ذلك يلاحظ الباحث التقليدي يميل لتكرار البحوث السابقة أو التقليد للبحوث التي تجرى في المجتمع الغربي.

وكما معلوم أن البحث العلمي يحتاج الى تمويل مالي وهذا التمويل بعد ركيزة مهمة في نجاحه ، ولكن في الوطن العربي كان ولا يزال الباحث العربي ما يتلقاه من دعم لا يرقى إلا تحمل جميع نفقات تلك البحوث بينما الأمر مختلفا جذريا في المجتمعات الأخرى (إذ نجد بعض المؤسسات الخاصة خارج الوطن العربي تشترك في تمويل البحث العلمي الى جانب الحكومة وتقدم تمويلا مجزيا ، وتنفرد النرويج في تمويل البحث العلمي من عائدات مراهنات كرة القدم .)(14)

وأشار المرحوم الدكتور عمر التومي الشيباني في محاضرة ألقيت في مؤتمر الدراسات العليا بالجامعات الليبية الذي عقد في جامعة قاريونس في مايو(1979) أن احد أسباب ضعف البحث العلمي ، والدراسات العليا يعود الى قلة مخصصات البحث العلمي في ميزانية الجامعات ، وإخضاع هذه المخصصات لنفس الروتين الإداري والمالي الذي يخضع له الصرف في بنود الميزانية الأخرى (15).

إن دول العالم وأهمها التي حظيت بالتقدم الحضاري والتكنولوجي والمعرفي ، وقطعت أشواطاً في مجال التقدم والتنمية ، إنما هي تلك التي آمنت بالبحث العلمي والنظرة العلمية أسلوباً وفكراً ومنهجاً في حل معضلاتها التي تواجهها ، وبالبحث العلمي تمكنت من أن تحقق التقدم ، والتنمية الأنفة الذكر لمجتمعاتها ، ووسيلة للسير في طريق النهضة العملية بمجاليه النظري والتطبيقي ، وأدخلت البحث العلمي ومنهجيته في مؤسساتها عامة ، وبالمؤسسات المهتمة بالبحث والتقصي خاصة ، والمتمثل بالدرجة الأولى بالجامعات ومراكز البحوث وهيئاتها العلمية وقدمت الدعم المادي والمعنوي للباحثين .**(16)**

ومما تقدم يمكن القول أن الدراسات العليا لها أهميتها الكبرى كانت ، ولا تزال في العالم الحديث والمعاصر ، وهي من الدعامات الرئيسة في الإسهام في بناء التنمية الإنسانية الشاملة ، ورافدا مهما يدفع عجلة التقدم العلمي والحضاري في المجتمع بهدف تحقيق الازدهار، والرقي لذا فان دراسة أسباب إحجام المؤسسات الحكومية سوف يسلط الضوء مجددا على هذه الظاهرة التي أشارت لها الدراسات السابقة دون التعمق في مكونات تلك الأسباب، و يأمل الباحث ان تكون نتائج البحث الحالي بمثابة تنبيه للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية لما يعاني منه الباحث العربي، وطالب الدراسات العليا ، والتي يتضح أن الثقل الأكبر في تمويل طلبة الدراسات العليا يقع على كاهل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في دعم الدراسات العليا وهذا التمويل لا يرقى الى الطموح، و لعل تلك المؤسسات تتأسى بقول الرسول الأكرم صلى الله عليه وسلم ((كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته)) وتسهم في رفد البحث العلمي بمقومات نجاحه .

أهداف البحث

يرمي البحث الحالي الى :

1.تحديد أسباب إحجام المؤسسات الحكومية في تمويل طلبة الدراسات العليا.

2. وضع مقترحات للحد من إحجام المؤسسات الحكومية في تمويل الدراسات العليا.

حدود البحث :

يقتصر البحث على عينة من موظفي وموظفات وزارات التربية، والصحة، والعمل والشؤون الاجتماعية العاملين في مركز كل وزارة من الوزارات المشمولة بالبحث للعام 2008.

تحديد المصطلحات

1. البحث العلمي :

عرفه عمداء كليات الزراعة: عملية الاستعانة بالمعلوم من المعارف في استكشاف المجهول منها، وإتباع أسلوب علمي للبحث عن حقيقة مجهولة (17).

كما عرفه الشيباني : الفحص والتقصي المنظمان للحقائق اللذان يرميان الى إضافة معارف جديدة الى ما هو متوفر منها فعلا بطريقة تسمح بنشر ، ونقل نتائجها الى الناس ، وبالتدليل عليها والتأكد من صحتها وصلاحيتها للتعميم 18 ( ).

ويعرف الباحث نظريا البحث العلمي : الطريقة العلمية التي يتبعها الباحث في جمع المعلومات عن مشكلة أو ظاهرة ما وإخضاعها للدراسة باستعمال منهج بحث مناسب بغية التوصل لنتائج تسهم في حلها أو التقليل من حدتها .

منهج البحث وإجراءات:

اختار الباحث المنهج المسحي الوصفي، والذي يعد مناسبا في مثل هذه البحوث ، والذي يعتمد على الاستبيان في جمع المعلومات عن الظاهرة المدروسة .

مجتمع البحث وعينته:

يضم مجتمع البحث جميع العاملين في مراكز وزارات التربية ، والصحة والعمل والشؤون الاجتماعية ، والتي تطلب إعمالهم القيام بتقديم تسهيلات للباحثين في تطبيق بحوثهم أو من لهم صلة بالبحث العلمي آو من المشتغلين بالبحوث العلمية، واختار الباحث عينة مكونة من 120موظفا وموظفة من وزارات الصحة والتربية والعمل والشؤون الاجتماعية.

أداة البحث: أن طبيعة البحث وأهدافه هي التي تحدد الأداة المناسبة، إذ أن لكل موضوع بحث، أداة تناسبه، فيشير (فان دالين) إلى أن لكل أداة ميزتها في جمع بيانات معينة (19) ونظراً لكون البحث الحالي يرمي إلى تحديد أسباب إحجام المؤسسات الحكومية في تمويل طلبة الدراسات العليا ((فأن أسلوب الاستبيان هو أفضل وسيلة لتحقيق هذا الغرض)) (20).

لإعداد أداة البحث قام الباحث بتوجيه استبيان استطلاعي طلب من عينة مكونة من 20 موظفا ، وموظفة تحديد الأسباب التي تدعو المؤسسات الحكومية من غير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لا تقدم دعما ماديا لطلبة الدراسات العليا، وبعد الإجابة على هذا السؤال تم جمع مجموعة من الأسباب ، وقام الباحث بإعادة صياغتها لكي تكون كل فقرة تعبر عن موقفا يمثل سببا لأحجام المؤسسات الحكومية، علاوة على ذلك قام الباحث بإضافة فقرات من الأدبيات والدراسات السابقة ليصبح الاستبيان بصورته الأولية مكون من ست وعشرون فقرة.

صدق الاستبيان :

أن الصدق الظاهري يفيد في اكتساب ثقة المستجيب، واقتناعه بأن الأداة حقيقية تقيس ما يراد قياسه، ولذلك يتعاون مع الباحث في الاستجابة على الاستبيان (21) ، لذا أعتمد الباحث على هذا النوع من الصدق لملائمته مع طبيعة بحثه، ولتحقيق ذلك، قام الباحث بعرض قائمة الأسباب البالغة ست وعشرون فقرة بصيغتها الأولية(الاستبيان) (ملحق 1) على خمسة من الخبراء في التربية وعلم النفس ، وطلب منهم تحديد صلاحية كل فقرة أو حذفها أو تعديلها وأسفر هذا الإجراء عن استبقاء إحدى وعشرون فقرة ، وأعتمد نسبة موافقة % 80من الخبراء ، وبعد ذلك وضع الباحث لكل فقرة من فقرات الاستبيان ثلاث خانات يختار افراد العينة واحدة منها بما يرونه سببا لإحجام المؤسسات الحكومية من تقديم الدعم المادي لطلبة الدراسات العليا عند إجابتهم ، وهذه الخانات هي: سبب رئيسي ، سبب ثانوي ، لا تشكل سببا.

ثبات الاستبيان :

يعد الثبات أحدى الخصائص السايكومترية لأداة البحث (الاستبيان) ، ويقصد فيه هو دقة القياس (22).

واختار الباحث عينة مكونة من ثلاثين موظفا وموظفة، وقام الباحث بحساب ثبات الاستبيان بطريقة الفا كرونباخ وبلغ 0.83 وهو مؤشر جيد على ثبات الاستبيان.

تطبيق الاستبيان وتصحيحه

بعد أن أصبح الاستبيان صادقا وثابتا ، وتحققت الخصائص السايكومترية فيه ، قام الباحث تطبيق استبيان البحث ملحق (2) بنفسه على عينة البحث في شهر كانون الثاني 2008 ، وبعد الانتهاء من التطبيق قام الباحث بتصحيح استمارات البحث البالغة (120) استمارة إجابة وفق معيار حدده الباحث للتصحيح، إذ أعطى ثلاث درجات البديل الأول لمن اشر في حقل سببا رئيسيا وأعطى درجتين لمن أشرفي حقل سببا ثانويا ، وأعطى درجة واحدة لمن اشر البديل الثالث وهو حقل لا يشكل سببا ، وبعد الانتهاء من التصحيح قام الباحث بتفريغ الدرجات لغرض إجراء المعالجة الإحصائية.

عرض النتائج ومناقشتها

الهدف الأول : تحديد أسباب إحجام المؤسسات الحكومية في تمويل طلبة الدراسات العليا

لغرض تحقيق هذا الهدف قام الباحث بحساب الأوساط المرجحة ، والأوزان المئوية لكل فقرة لتحديد الفقرات التي تشكل سببا في إحجام المؤسسات الحكومية عن تمويل طلبة الدراسات العليا والجدول (1) يوضح ذلك

جدول (1) الأوساط المرجحة والأوزان المئوية لكل فقرة من فقرات الاستبيان

	الفقرات	الوسط المرجح	الوزن المئوي
1	ابتعاد محتوى البحوث في الدراسات العليا عن الحاجة الفعلية لمؤسسات الدولة	2.88	96
2	.الميزانية المخصصة للبحوث غير كافية لتمويل طلبة الدراسات العليا	2.99	99.66
3	ضعف التنسيق بين الجامعة والمؤسسات الحكومية الأخرى في مجال الدراسات العليا	2.60	86.66
4	قلة الدراسات التجريبية التي ينجزها طلبة الدراسات العليا للمشكلات في المؤسسات الحكومية	2.29	67.63
5	قبول الطلبة في الدراسات العليا لا يخضع للاحتياجات الفعلية لمؤسسات الدولة	2.83	94.33
6	الرغبة الضعيفة للمقبولين في الدراسات العليا في العودة الى عملهم السابق بعد تخرجهم	2.10	70
7	الضعف في تشخيص المؤسسات الحكومية للبحوث التي تحتاجها	2.81	93.66
8	التشريعات المالية لدعم بحوث الدراسات العليا لازالت بدون تعديل قانوني بما يتلاءم مع التطورات الحاصلة	2,81	93.66
9	تخوف المؤسسات الحكومية عدم انجاز البحوث التي تحتاجها بسبب الظروف الأمنية الحرجة	2.80	93.33
10	قلة الخبرات الوظيفية للطلبة الملتحقين بالدراسات العليا يعوق دون اختيارهم مواضيع مهمة	**2.74**	**91.33**
12	تخوف المؤسسات الحكومية عدم انجاز البحوث بسب تغيير عناوينها بعناوين مختلفة لا تستفيد منها	**2.79**	**93**

13	الإشراف على بحوث طلبة الدراسات العليا يقتصر على الأساتذة العاملين في الجامعات	2.78	92.66
14	قلة إشراك الخبراء العاملين خارج الجامعة بمناقشة رسائل طلبة الدراسات العليا	2.78	92.66
15	عدم وجود أعضاء في لجان الدراسات العليا في الأقسام العلمية من خارج الجامعة	2.25	75
16	ضعف التنسيق بين مراكز البحث العلمي والأقسام العلمية في الكليات في مجال الدراسات العليا	2.75	91.66
17	افتقار الجامعات الى بعض التخصصات العلمية الدقيقة في الدراسات العليا التي تحتاجها المؤسسات الحكومية	2.65	88.33
18	اقتصار المؤسسات الحكومية بدعم مراكز البحوث التابعة لها دون دعم طلبة الدراسات العليا	2.75	91.66
19	.الروتين في المخاطبات الرسمية بين الجامعات والمؤسسات الحكومية الأخرى	2.20	73.33
20	النتائج التي يتوصل لها طلبة الدراسات العليا لا ترقى الى حل المشكلات الفعلية التي تواجهها المؤسسات الحكومية	2.94	98
21	اقتصار التخطيط في المؤسسات الحكومية بتحديد عدد من يرشح للدراسات العليا أكثر من تحديد عدد المشكلات والمعضلات التي ينبغي دراستها من المرشحين للدراسات العليا	2.12	70.66

من الجدول (1) يلاحظ أن جميع فقرات الاستبيان شكلت سببا في إحجام المؤسسات الحكومية عن تقديم الدعم المادي لطلبة الدراسات العليا إذ تراوحت الأوساط المرجحة من (70 – 2.99) يقابله وزن مئوي يتراوح (70– 99.66) وهذه النتيجة تتفق مع الدراسات التي توصلت الى هن هناك شكوى من أن المؤسسات الحكومية لا تؤدي غرضها بالمستوى المطلوب مما يتطلب أعادة النظر بمناهج الدراسات العليا وهذا يتطلب من صناع القرار دراسة هذه الأسباب بما يضمن إجراء تعديلات في تعليمات الدراسات العليا وإعطاء مرونة اكبر معهم ، وهذه النتيجة اتفقت مع ذكره الدكتور موسى محسن عميد البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعة الهاشمية اذ

يقول:(عدم وجود استراتيجيات أو سياسات لمعظم الدول العربية في مجال البحث العلمي، وكذلك ضعف المخصصات المرصودة في موازنات معظم الدول العربية، وأيضاً هروب العنصر البشري من بعض الدول العربية واعتمادها على العناصر غير المدربة، ثم ضعف قاعدة المعلومات في المراكز والمختبرات والمؤسسات الإنتاجية الدول، ( )

الهدف الثاني : وضع مقترحات للحد من إحجام المؤسسات الحكومية في تمويل طلبة الدراسات العليا

لتحقيق هذا الهدف قام الباحث إعداد قائمة تتضمن مقترحات يمكن تنفيذها للحد من إحجام المؤسسات الحكومية في تمويل طلبة الدراسات العليا وتم عرضها الى (٦) خبراء وجرى حساب الاتفاق بينهم وكان نسبة الاتفاق100 % وهي كالاتي

1 .إصدار تشريعات قانونية ومالية تتعلق بالدعم المادي للباحثين وطلبة الدراسات العليا بما يتناسب مع

لارتفاع الأسعار

2. زيادة المنح التي تقدمها جامعة بغداد لطلبة الدراسات العليا من غير الموظفين من ٥٠ ألف دينار والذي يعادل (٤٠$) الى ١٢٥ ألف دينار عراقي بما يعادل (١٠٠$) شهريا .

3 على المؤسسات الحكومية التعاون مع الجامعات العراقية وتحديد المشكلات التي ترغب في حلها في دوائرها من قبل طلبة الدراسات العليا

4 . زيادة ميزانية البحث العلمي في المؤسسات الحكومية بما يتلاءم مع ارتفاع الاسعار

5. تشجيع طلبة الدراسات العليا والباحثين في الجامعات التعاقد مع المؤسسات الحكومية لدراسة المعوقات في تلك المؤسسات وهذا يتطلب تشريعا قانونيا

6 . التقليل من البحوث النظرية وإجراء البحوث التطبيقية بما يخدم متطلبات التنمية في المجتمع

7. إ ضافة أعضاء من المؤسسات الحكومية في لجان الدراسات العليا الأقسام العلمية في الكليات حسب احتياجات تلك المؤسسات للتنسيق حول طبيعة المشكلات التي تحتاجها تلك المؤسسة

8 . زيادة اشتراك الخبراء من المؤسسات الحكومية من خارج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مناقشة رسائل الماجستير والدكتوراه بصفة ممتحن خارجي

9 .عند منح المؤسسات الحكومية الإجازات الدراسية للموظفين للالتحاق بالدراسات العليا لابد أن يقترن ذلك بتحديد المواضيع التي يبحثها المجازين دراسيا في رسائلهم الماجستير والدكتوراه

10. أشراك حملة الشهادات العليا بدورات في اللغة الانكليزية لزيادة اطلاعهم على البحوث الأجنبية بغية الإفادة منها في معالجة المشكلات الراهنة .

التوصيات ومقترحات لبحوث أخرى :

في ضوء نتائج البحث بوصي الباحث اعتماد المقترحات التي وردت في متن البحث والقيام بدراستها ووضع آلية لتطبيقها والاقتراح بقيام بدراسة أخرى عن الجدوى الاقتصادية التي تحققنها بحوث الدراسات العليا على الاقتصاد والتنمية

المراجع

1. دليل الدراسات العليا/ جامعة بغداد 2006 إصدارات جامعة بغداد ص 4

2 .أوبير رونيه (1982) **التربية العامة** ترجمة عبد الله عبد الدائم دار العلم للملاين بيروت ص 756

3 عبد الله بشر فضل (1986) **نظم التعليم العالي والجامعي** دار الجماهير للنشر والتوزيع ، مصراتة ص13

4 . وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية (1972) **وقائع المؤتمر الأول لتعليم لجامعي** ص 215

5 . المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم / ادارة البحوث (1983) **واقع مؤسسات البحث التربوي في الوطن العربي** ندوة عمداء كليات التربية للفترة من 17-12 مارس ص6

6 . احمد الصيداوي (1984) التعليم العالي العربي من الواقع الى التطور النوعي ، **المجلة العربية لبحوث التعليم العالي ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم** ص42

7. محمد عبد الحليم مرسي (1985) **التعليم العالي ومسؤولياته الندوة الفكرية الاولى لرؤساء ومديري الجامعات** ، مكتب التربية لدول الخليج ص

8. The world Bank (1980) **, Education sector policy , paper :** The world Bank .,Washington

9. آلاء رحيم زريق (1986) **بعض المعوقات التي تواجه أعضاء الهيئة التدريسية في جامعات مدينة بغداد ،** رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ص 85

10 . الدكتور قاسم حسين صالح (1991) معوقات البحث والتفكير في الجامعات العراقية **مجلة جمعية العلوم التربوية والنفسية العدد 19 تشرين الثاني ص 293**

11 . الدكتور مفتاح محمد عبد العزيز (1998) الجامعات المنشودة للقرن الحادي والعشرين رؤية مستقبلية **،مجلة جامعة قاريونس ،كلية الآداب والعلوم المرج العدد2 السنة 2 ص** 350

12. أنطوان زحلان (1979) **العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي** ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ص22

13.الدكتور محمد عزت عبد الموجود (1988) التعليم العالي وإعداد هيئة التدريس ، رابطة التربية الحديثة المصرية **، مجلة دراسات تربوية مجلد 3 جزء 11 القاهرة ص 54**

14 . المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا (**1986**) **تطور الدراسات العليا في الجامعات المصرية ،القاهرة** ص238

15. الدكتور عمر التومي الشيباني (**1984**) **التربية وتنمية الذات القومية** ،المنشاة العامة للنشر والتوزيع والإعلان طرابلس ص **175**

16.الدكتور أنور حسين عبد الرحمن ، والدكتور عدنان حقي شهاب زنكنة (**2007**)**الأنماط المنهجية وتطبيقاتها في العلوم الإنسانية والتطبيقية** ، شركة الوفاق ن بغداد

17. عمداء كليات الزراعة العرب (1971) ندوة عمداء كليات الزراعة بالجامعات العربية الاسكندرية (-19 14) أغسطس ص 24- 25

18 . الدكتور عمر التومي الشيباني **(1975) مناهج البحث الاجتماعي** ، الشركة العامة للنشر والتوزيع طرابلس ص 48

19. فان دالين، ديو بولدر (1984)،**مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ط٣**، ترجمة نبيل نوفل وآخرون، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية **ص** 423

20. عبد العزيز غنيم (1973)، **المدخل في إدارة وتنظيم التعليم**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية **ص** 499

21. عبد الرحمن محمد عيسوي(1985) **القياس والتجريب في علم النفس والتربية**، القاهرة، دار المعرفة الجامعية **ص54**

22. احمد سليمان عودة (١٩٨٥) **القياس والتقويم في العملية التدريسية** ، أربد ،دار الامل ص **145**

23 . الدكتور . موسى محسن عميد البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعة الهاشمية **مقال منشور على شبكة الانترنيت**

الملحق (١) الاستبيان بصورته الاولية

	الفقرات	صالحة	غير صالحة	بحاجة الى تعديل
1	التشريعات المالية لدعم بحوث الدراسات العليا لازالت بدون تعديل بما يتلاءم مع التطورات الحاصلة			
2	.الميزانية المخصصة للبحوث غير كافية لتمويل طلبة الدراسات العليا			
3	عدم وجود جدية في حل المشكلات			
4	ابتعاد محتوى البحوث في الدراسات العليا عن الحاجة الفعلية لمؤسسات الدولة			
5	قبول الطلبة في الدراسات العليا لا يخضع للاحتياجات الفعلية لمؤسسات الدولة			
6	الرغبة الضعيفة للمقبولين في الدراسات العليا في العودة الى عملهم السابق بعد تخرجهم			
7	الضعف في تشخيص المؤسسات الحكومية للبحوث التي تحتاجها			
8	عدم وجود ضمان عدم تلرقين قيد الطالب في دراسته العليا			
9	تخوف المؤسسات الحكومية عدم انجاز البحوث التي تحتاجها بسبب الظروف الأمنية الحرجة			
10	قلة الخبرات الوظيفية للطلبة الملتحقين بالدراسات العليا يعوق دون اختيارهم مواضيع مهمة			
11	قلة الدراسات التجريبية التي ينجزها طلبة الدراسات العليا للمشكلات في المؤسسات الحكومية			
12	تخوف المؤسسات الحكومية عدم انجاز البحوث بسب تغيير عناوينها بعناوين مختلفة لا تستفيد منها			
13	الإشراف على بحوث طلبة الدراسات العليا يقتصر على الأساتذة العاملين في الجامعات			
14	قلة إشراك الخبراء العاملين خارج الجامعة بمناقشة رسائل طلبة الدراسات العليا			

15	عدم وجود أعضاء في لجان الدراسات العليا في الأقسام العلمية من خارج الجامعة			
16	ضعف وجود تنسيق بين مراكز البحث العلمي والأقسام العلمية في الكليات في مجال الدراسات العليا			
17	افتقار الجامعات الى بعض التخصصات العلمية الدقيقة في الدراسات العليا والتي تحتاج خريجها المؤسسات الحكومية			
18	اقتصار المؤسسات الحكومية بدعم مراكز البحوث التابعة لها دون دعم طلبة الدراسات العليا			
19	عدم انتظام التيار والانقطاع المتكررالكهربائي يحد من التعاقد مع طلبة الدراسات العليا			
20	وجود نزعة بيروقراطية في التعامل مع طلبة الدراسات العليا			
21	اهتمام القائمين على التخطيط بتحديد عدد من يرشح للدراسات العليا أكثر من تحديد عدد المشكلات والمعضلات التي بحاجة الى دراسة			
٢٢	تغيير المسئولين في المؤسسات الحكومية وعدم استقرار الملاكات الوظيفية			
٢٣	المحسوبية والمنسوبية والفساد الاداري في التعامل مع طلبة الدراسات العليا			
٢٤	النتائج التي يتوصل لها طلبة الدراسات العليا لا ترقى الى حل المشكلات الفعلية التي تواجهها المؤسسات الحكومية			
٢٥	.الروتين في المخاطبات الرسمية بين الجامعات والمؤسسات الحكومية الأخرى			
٢٦	ضعف طلبة الدراسات العليا في اللغة الانكليزية يحد من اختيارهم مواضيع تطور عمل المؤسسات الحكومية			

ملحق (2) الاستبيان بصورته النهائية الذي طبق على عينة البحث

	الفقرات التي تمثل أسباب إحجام المؤسسات الحكومية عن تقد يم الدعم المادي لطلبة الدراسات العليا	تشكل سببا في احجام المؤسسات الحكومية		لا تشكل سببا
		رئيسي	ثانويا	
1	ابتعاد محتوى البحوث في الدراسات العليا عن الحاجة الفعلية لمؤسسات الدولة			
2	.الميزانية المخصصة للبحوث غير كافية لتمويل طلبة الدراسات العليا			
3	ضعف التنسيق بين الجامعة والمؤسسات الحكومية الأخرى في مجال الدراسات العليا			
4	قلة الدراسات التجريبية التي ينجزها طلبة الدراسات العليا للمشكلات في المؤسسات الحكومية			
5	قبول الطلبة في الدراسات العليا لا يخضع للاحتياجات الفعلية لمؤسسات الدولة			
6	الرغبة الضعيفة للمقبولين في الدراسات العليا في العودة الى عملهم السابق بعد تخرجهم			
7	الضعف في تشخيص المؤسسات الحكومية للبحوث التي تحتاجها			
8	التشريعات المالية لدعم بحوث الدراسات العليا لازالت بدون تعديل بما يتلاءم مع التطورات الحاصلة			
9	تخوف المؤسسات الحكومية عدم انجاز البحوث التي تحتاجها بسبب الظروف الأمنية الحرجة			

10	قلة الخبرات الوظيفية للطلبة الملتحقين بالدراسات العليا يعوق دون اختيارهم مواضيع مهمة			
12	تخوف المؤسسات الحكومية عدم انجاز البحوث بسب تغيير عناوينها بعناوين مختلفة لا تستفيد منها			
13	الإشراف على بحوث طلبة الدراسات العليا يقتصر على الأساتذة العاملين في الجامعات			
14	قلة إشراك الخبراء العاملين خارج الجامعة بمناقشة رسائل طلبة الدراسات العليا			
15	عدم وجود أعضاء في لجان الدراسات العليا في الأقسام العلمية من خارج الجامعة			
16	ضعف التنسيق بين مراكز البحث العلمي والأقسام العلمية في الكليات في مجال الدراسات العليا			
17	افتقار الجامعات الى بعض التخصصات العلمية الدقيقة في الدراسات العليا التي تحتاجها المؤسسات الحكومية			
18	اقتصار المؤسسات الحكومية بدعم مراكز البحوث التابعة لها دون دعم طلبة الدراسات العليا			
19	.الروتين في المخاطبات الرسمية بين الجامعات والمؤسسات الحكومية الأخرى			
20	النتائج التي يتوصل لها طلبة الدراسات العليا لا ترقى الى حل المشكلات الفعلية التي تواجهها المؤسسات الحكومية			
21	اقتصار التخطيط في المؤسسات الحكومية بتحديد عدد من يرشح للدراسات العليا أكثر من تحديد عدد المشكلات والمعضلات التي ينبغي			

	دراستها من المرشحين للدراسات العليا			